

والميم والالف الخفيه مسماة كما تقدم في باب الفاعل  
 فالها ضمير المفعول به الموقوت الاول ان يقول فيها ضمير الولا  
 الضمير مجموع الها والالف كما ياتي هو الصميم وقال في السهل  
 وهاللقاينة فالمراد اي الضمير مجموع الالف والها  
 انه لا خلاف في ذلك للزوم الالف المتصلات صفة  
 كاشفة ومثلها يا المتكلم في موضع رفع اصلا فيظهر  
 لانه يرد عليه الكاف من قوله يعجبني ضربك زيدا فانها في  
 محل رفع علم ادنها فاعل يعجب اي بالضرب وكذلك الها من قوله  
 زيد يعجبني ضربك عمرا ويجاب بانه لا ينظر لان المراد انهما  
 لا يقعان في محل رفع رفع فقط وهما في هذين المثالين كل  
 منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة ادم  
 عبد المعطي او ما في معناها من افادة للضرورة ذلك  
 انما فانها تقيد الحصر كما والا  
 المصدر من حيث هو اسم الجاري على فعله اي المشتمل على  
 حرف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم الجدي ما هذا اسم المصدر  
 وخرج بالجاري على فعله اسم المصدر كغسل غسلنا وتوضا وضوا  
 فاسم الجدي فحان ما اشتمل على حرف فعله الاصول وهو المصدر  
 وما لا وهو اسم المصدر واما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا  
 مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر موكدا لعامله او مبين لثبوته  
 او عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا فخرضك ضرب اليم فان  
 ضرب اليم وان كان مصدرا صبيبا للنوع الا انه خبر وقولنا  
 من مصدر اخرج هو قولنا مديرا فان مديرا وان كان موكدا  
 لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا موكدا لعامله فخرضت

خربا وقولنا صبيبا للنوع كضرب ضرب اليم وقولنا او عدده  
 فخرضت ضربتين وهذا بناء على ان بين المصدر والمفعول  
 المطلق عموما وخصوصا مطلق فكل مفعول مطلق مصدر  
 وه يمكن وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي بحيث يمكن  
 في ضرب ضربا وينفع المصدر في نحو يعجبني ذهابك وينفرد  
 المفعول المطلق في نحو قولاك ضربت سوطا والقبال بالقول  
 الاول يقول سوطا نايب عن المفعول المطلق وليس نفسه  
 والمالم يكن مراد المص بيان المصدر هنا مطلقا بل بانه من  
 حيث انه يصب مفعولا مطلقا وصفه انه يقول المفعول  
 على المفعول المطلق وكان الاول ان يقول على المفعولية المطلقة  
 او على انه المفعول المطلق ايم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف  
 بقية المتماثلين ثانيا حال من ضرب بغير العايد على الاسم  
 وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق  
 الذي ليس مصدرا على القول به كما مر الا ان يجاب بان المراد  
 بيجي ذلك حقيقة او حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعنى  
 المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل  
 المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثانيا ليس قيدا او انما  
 قيد به نظرا لما جرى في الفرق من تقديم الماضي وتأخير الماض  
 والتثنية بالمصدر والا فلا بعد ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي  
 او يتكلم به اولاً ثم يأتي بعده الماضي او يتكلم اولاً بالماضي ثم  
 المضارع ثم الا مرثم المصدر فتارة يجيء ثانيا وتأخره يجيء  
 اولاً وتأخره ايضا في تحريك عينه اي في مطلق التحريك  
 وان اختلفت شخص الحركة بتدليل تمثيله بخرج فربا فان عين